الأمم المتحدة S/2008/98

مجلس الأمن

Distr.: General
14 February 2008
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا – مقدمة

١ – يُقدّم هذا التقرير عملا بالفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، التي طلب فيها المجلس إليّ أن أقدم تقريرا كل ثلاثين يوما عن حالة تنفيذ الفقرة ٥ من القرار، بما في ذلك حالة الترتيبات المالية واللوجستية والإدارية للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وعن مدى ما أحرزته العملية من تقدم نحو تحقيق قدرتها التشغيلية الكاملة. ويغطي التقرير الخطوات المتخذة من أجل تحقيق تلك الأهداف خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وسيقدم تقرير مستقل عملا بالفقرة ٢١ من القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧).

ثانيا – الحالة الأمنية

٢ – على مدى الشهرين الماضيين، شهدت الحالة الأمنية في غرب دارفور تدهورا كبيرا حيث شنت القوات النظامية التشادية وحركة العدل والمساواة عدة هجمات داخل الأراضي السودانية. وظل الوضع في شمال دارفور وجنوبها مستقرا نسبيا. واستمرت التوترات داخل مخيمات المشردين داخليا كما استمرت حوادث اختطاف السيارات. وبعد أسبوع واحد من انتقال السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، واجهت القوة أول هجوم مسلَّح عليها.

٣ – وازداد التوتر إلى حد كبير على امتداد الحدود الفاصلة بين تشاد والسودان بعد دخول نحو ٧٤ مركبة تُقل قوات نظامية تشادية إلى غرب دارفور خلال كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وانضمامها إلى عناصر من حركة العدل والمساواة في منطقة جبل مون (غرب دارفور) في أواخر كانون الأول/ديسمبر وبداية كانون الثاني/يناير. وهاجمت قوة تقودها حركة العدل والمساواة عدة قرى شمال الجنينة في منطقة سيربا وهددت بالهجوم على

190208 150208 08-23582 (A)

الجنينة. وردت حكومة السودان على ذلك بإرسال تعزيزات إلى الجنينة ممثلة في كتيبتين إضافيتين من نيالا، وشرعت بحلول منتصف كانون الثاني/يناير في تنفيذ عملية عسكرية أرضية وجوية من أجل دحر قوات حركة العدل والمساواة إلى شمال الجنينة.

٤ - وفي الوقت نفسه، استهدفت القوات النظامية التشادية المتمردين التشاديين في دارفور في عدد من الغارات الجوية شنتها في أوائل كانون الثاني/يناير. ففي واحدة من أخطر الحوادث وقعت في ٦ كانون الثاني/يناير، قصفت القوات الجوية التشادية قريتي غوكار ووادي راضي الواقعتين على بعد حوالي ٢٥ كيلومترا جنوب الجنينة. وقُتل ستة متمردين تشاديين وأُصيب أربعة بجراح خطيرة. واضطر ما مجموعه ٢٨٣ من موظفي المساعدة الإنسانية المتمركزين في المناطق الواقعة شمال الجنينة وجنوبها والتي تضررت من جراء القتال، إلى الانتقال إلى الجنينة وأماكن أخرى في دارفور، مما أدى فعلا إلى توقف تقديم المعونة إلى السكان المدنيين. وفي حين أن العديد من الموظفين تمكنوا من إعادة تشغيل مشاريع في جنوب الجنينة، لا تزال القوات المسلحة السودانية وقوات الأمن الوطني ترفض وصول وكالات المعونة إلى المناطق الواقعة حاليا تحت سيطرة حركة العدل والمساواة إلى الشمال من الجنينة.

٥ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، ألقت قوات الحكومة القبض على ستة أعضاء في حركة العدل والمساواة، من بينهم ممثل الحركة في لجنة وقف إطلاق النار، من مقر لجنة وقف إطلاق النار السابقة التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان في مخيم هذه البعثة الموجود في الفاشر. كما ألقي القبض على عضو من فصيل القيادة الجماعية المنشق عن حركة العدل والمساواة في ١٣ كانون الثاني/يناير. واتهمت حكومة السودان الأشخاص المقبوض عليهم بدعم العمليات التي نفذتها حركة العدل والمساواة في غرب دارفور. وفي الوقت الذي أدانت فيه العملية المختلطة العمليات العسكرية الأخيرة التي نفذتها الحركة، فقد حثت بقوة السلطات السودانية على الإفراج عن هؤلاء المتمردين المحتجزين. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، وبعد حوار مستمر بين البعثة والسلطات السودانية، أُفرج عن جميع أعضاء الحركة، بمن فيهم ممثل للحركة كان قد احتجز في وقت سابق.

٦ - وفي غضون ذلك، شهد الوضع في شمال دارفور وجنوبها انخفاضا في حوادث العنف بين أطراف النزاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وساهمت المشاورات الداخلية الجارية بين الفصائل المتمردة بشأن تكوين حركة/جيش تحرير السودان موحدة وبنيتها وقيادتها في هذا الهدوء النسبي. وفي جنوب دارفور، أرغم الصراع القبلي وفشل المحاصيل الزراعية في منطقة بُرام عددا يصل إلى ٦ ٠٠٠ من المدنيين على الفرار نحو مخيمات المشردين داخليا في نيالا.

٧ - وظلت التوترات على حدتها داخل مخيمات المشردين داخليا في جميع أنحاء دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي شمال دارفور، لا تزال المظاهرات التي يقودها أنصار عبد الواحد الذين يعترضون على جهود السلام مستمرة. وتتصاعد حدة التوترات بفعل الضغوط الحكومية الرامية إلى عودة المشردين داخليا إلى ديارهم، على الرغم من الأدلة التي تؤكد أن الوضع الأمني لم يتحسن. وفي غضون ذلك، وفي غرب دارفور، تعرض مشردون داخليا من مخيم أردماتا للمشردين داخليا (بالقرب من الجنينة) للمضايقة والترهيب على أيدي الميليشيات المسلحة التي هددت بإحراق مآويهم، في أعقاب خلاف على مسألة التعويض عن الحيوانات المسروقة، ووردت أنباء عن قيامها بمهاجمة مدنيين في مناسبات عديدة.

٨ - واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أعمال اللصوصية والهجمات المحددة الأهداف. فخلال عام ٢٠٠٧، سُرقت ١٥٤ مركبة تابعة لمنظمات دولية، وهو اتجاه استمر في عام ٢٠٠٨ حيث اختُطفت إلى غاية ٢٤ كانون الثاني/يناير ٣٠ مركبة من بينها ٢٣ شاحنة لبرنامج الأغذية العالمي كانت محمّلة تماما بالأغذية. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في نوعية عمليات الإغاثة الإنسانية. ولا تزال بعض الحوادث تزداد عنفا. ففي ١٣ كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، أطلق الرصاص على سائق يعمل مع برنامج الأغذية العالمي فأرداه قتيلا في محاولة لاختطاف سيارته في الجنينة.

٩ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير، تعرضت قافلة تموين تابعة للعملية المختلطة لطلقات نارية على أيدي القوات المسلحة السودانية على بعد كيلومترين خارج بلدة الطينة (غرب دارفور). وأصيب سائق سوداني بجراح في حين لحقت بشاحنة صهريج لنقل وقود الديزل وناقلة أفراد مدرعة أضرارٌ بالغة. ومن المتوقع أن يحدد تحقيق مشترك بين العملية المختلطة وحكومة السودان سبب هذا الهجوم والتدابير الكفيلة بعدم تكرار مثل هذه الهجمات التي تتنافى والسياسة المعلنة لحكومة السودان والمتمثلة في دعم العملية المختلطة في ما تقوم به من عمليات.

ثالثا - قوام البعثة

١٠ - أصبح الآن نشر القيادة العليا للعملية المختلطة كاملا بوصول نائب الممثل الخاص المشترك لشؤون العمليات والإدارة إلى السودان في ١٨ كانون الثاني/يناير. وتعمل العملية المختلطة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومقر الأمم المتحدة لملء مناصب شاغرة حساسة، كمناصب نائب مفوض الشرطة لشؤون العمليات ورئيس الأركان ورئيس شؤون الإعلام.

١١ - وفي ٣١ كانون الثاني/يناير، كان إجمالي قوام العملية المختلطة ١٢٦ ٩ من الأفراد النظاميين، من بينهم ٤٧٦ ٧ من الأفراد العسكريين، و ٥١٠ ١ ضباط شرطة، ووحدة شرطة مشكَّلة. وتم حتى ذلك التاريخ نشر ما مجموعه ٢٥٦ ١ موظفا مدنيا، يمثلون نسبة ٢٣ في المائة من القوام المأذون به.

رابعا - تدبير القوات وأفراد الشرطة

١٢ - حين إجراء عملية نقل السلطة، كانت وظائف هيئة أركان القوة قد ملئت بنسبة ٨٠ في المائة (يلزم ٣٢ من أصل ١٩٠ من ضباط الأركان)، وكانت وظائف مقار القطاعية ووظائف المراقبين العسكريين وضباط الاتصال قد شغلت بنسبة تتراوح بين ٨٠ و ٩٠ في المائة من الاحتياجات. وسينهي عدد كبير من ضباط بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا الذين انتقلوا إلى العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور مدة خدمتهم في الأسابيع القليلة المقبلة. وتشمل أولويات العنصر العسكري للعملية المختلطة تدبير من سيحل محل هؤلاء الضباط وملء الشواغر وتدريب موظفي مقار القطاعات.

١٣ - وشرع الفريق التحضيري لسرية الهندسة الصينية الذي نشر في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر في العمل في موقع المعسكر الأكبر في نيالا، وسينتقل إلى الموقع بشكل دائم في أوائل شباط/فبراير. وفضلا عن ذلك، وصلت إلى منطقة البعثة معدات مخصصة لكتيبتين لها أهمية بالغة بالنسبة إلى البعثة، تشمل ناقلات الجنود المصفحة، ويجري حاليا اتخاذ التدابير من أجل تسجيل وتسليم المعدات من أجل استخدامها في العمليات.

١٤ - وأجرى كل من إثيوبيا ومصر وهولندا الأعمال التحضيرية للانتشار (زيارات استطلاعية ومفاوضات بشأن مذكرات التفاهم) خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويجري حاليا شحن المعدات الخاصة بالجزء الرئيسي من وحدة الهندسة الصينية، ووحدات الهندسة والإشارة والنقل المصرية، والمستشفى النيجيري من المستوى الثاني، فضلا عن وحدة اللوجستيات المتعددة الأدوار البنغلاديشية، ونقلها إلى السودان/دارفور. وفي انتظار وصول المعدات الرئيسية الخاصة بهذه الوحدات إلى مواقع انتشارها، سينشر المزيد من الأفراد في نهاية شباط/فبراير وبداية آذار/مارس ٢٠٠٨.

١٥ - واستوعبت شرطة العملية المختلطة ٣٨٠ ١ من ضباط الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان و ١٢٤ من أفراد مجموعة الدعم الخفيف والثقيل. وشغلت ٤ وظائف من الـ ٢٦ وظيفة الرئيسية لقدامى ضباط الشرطة وأخصائييها المأذون بها بموجب عقود للأمم المتحدة. ومنها وظيفة مفوض الشرطة ونائب مفوض الشرطة المعني بالتنمية.

١٦ - ويعين ضباط الشرطة من أجل شغل وظائف رئيسية عند اللزوم على أساس مؤقت في انتظار اختيار المزيد من الموظفين الدائمين ونشرهم، وأصدر مفوض الشرطة أوامر بالانتشار العام لجميع أفراد الشرطة التابعين للعملية المختلطة. ويتواصل تعميم المعلومات على جميع أفراد الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان سابقا بشأن شروط الخدمة الجديدة على إثر نقل السلطة، ويجري تقديم التدريب الانتقالي والتوجيهي لأفراد الشرطة الذين عملوا في بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ولأفراد شرطة العملية المختلطة القادمين على حد سواء.

١٧ - وفيما يتعلق بوحدات الشرطة المشكَّلة، فقد تأخر انتشارها كثيرا، على الرغم من أن الزيارات الاستطلاعية للبلدان المساهمة بقوات الشرطة، بما فيها إندونيسيا والسنغال ومصر ونيبال قد انتهى منها. ولا توجد حاليا في منطقة البعثة سوى الوحدة البنغلاديشية، وإن كان التأخير في نقل معداتها من بور سودان إلى نيالا لمدة سبعة أسابيع والتأخير في بناء المعسكر الأكبر خارج نيالا قد حالا دون تشغيل الوحدة البنغلاديشية قبل نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

خامسا - أنشطة الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة

١٨ - يقوم مقر قوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حاليا بوضع إجراءات عمل القوة. ونظرا للنقص في حيز المكاتب في المقر الحالي، فإن عناصر القوة موزعة على أربعة مواقع في أماكن متفرقة من الفاشر، مما يعيق وضع ممارسات عمل متسقة تتسم بالكفاءة. ومع ذلك، أدى اشتراك عنصري القوة والشرطة في مقر واحد إلى إحراز تقدم كبير في التنسيق والتعاون فيما بين العنصرين.

١٩ - وتواجه عملية إعادة تشكيل القوة حتى تكتسب القدرة على الوفاء بالمهام المسندة إليها عوائق من جراء بطء وتيرة نقل المعدات من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ولا سيما المركبات وأجهزة الراديو، وكذلك من جراء الاعتماد على شبكة الإنترنت التجارية والهواتف الساتلية العاملة بنظام ثريا لأغراض القيادة والتحكم واتصالات العمل العادية. ويعمل فريق التصفية التابع للاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع العملية من أجل ضمان تحويل الأصول الرئيسية.

٢٠ - وأدى التأخير في نشر الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة إلى الحد من عدد ووتيرة ومدة الدوريات الممكن الاضطلاع بها، والحد من الأثر المبكر الذي يمكن أن يلمسه أهالي دارفور نتيجة وجود القوة. وتعين على البعثة أن تركز الكثير من جهودها في البداية على بناء قاعدة راسخة من أجل ضمان أمن مواقع العملية والاستدامة

اللوجستية للبعثة. ومع ذلك، فقد مكنت أنشطة الدوريات التي اضطلعت بها العملية دعما لشرطة العملية من اضطلاع الشرطة بدوريات حراسة المحتطبين وبدوريات في المخيمات الأكثر اضطرابا.

٢١ - وأبلغت مفوضية الاتحاد الأفريقي العملية المختلطة في ٦ كانون الثاني/يناير أنها استلمت الأموال اللازمة لتغطية المدفوعات غير المسددة من بدل الإقامة المقرر للبعثة إلى ممثلي الأطراف في لجنة وقف إطلاق النار. وتتواصل المساعي من أجل إتمام عملية الدفع النهائية بحلول نهاية كانون الثاني/يناير [وإخراج ممثلي الحركات من مباني العملية المختلطة إلى أن تتفق الأطراف على نظام لوقف إطلاق النار شامل للجميع خلال العملية السياسية الجارية].

٢٢ - وواصل عنصر شرطة العملية المختلطة إجراء أنشطة الاتصال مع المجتمعات والشرطة المحلية، وحث الممثلين المحليين على الاهتمام بأوضاع مخيمات المشردين داخليا، والإبلاغ عن التحقيقات التي تجريها الشرطة المحلية ومتابعتها. وحينما ينشر عدد كاف من الضباط، سيشرع عنصر الشرطة في القيام بدوريات على مدار الساعة كل أيام الأسبوع، تتيح لشرطة العملية المختلطة، إلى جانب وحدة الشرطة المشكَّلة التي بدأ تشغيلها، من أن تتخذ إجراءات استباقية وأن تسهم في بناء الثقة في العلاقات مع الشرطة والمجتمعات المحلية في دارفور.

سادسا - الترتيبات القانونية

٢٣ - استؤنفت المفاوضات بين العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والحكومة السودانية بشأن اتفاق مركز القوات في ١٤ كانون الثاني/يناير في الخرطوم، ووقع الاتفاق في ٩ شباط/فبراير خلال احتفال حضره وزير الخارجية دينق ألور، ورودولف أدادا، الممثل الخاص المشترك، وأعضاء السلك الدبلوماسي في الخرطوم.

٢٤ - والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بصدد الانتهاء من عملية تبادل الرسائل التي ستحدد طبيعة الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالعملية المختلطة.

٢٥ - ووقع كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مذكرة تفاهم من أجل تمديد أجل خدمات المطاعم المقدمة لمعسكرات العملية المختلطة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨، وتجري حاليا مفاوضات بشأن إبرام ترتيبات تعاقدية أخرى.

سابعا – التحديات التي تواجهها عملية النشر

٢٦ – لا تزال عملية نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تواجه تحديات كبيرة على مستوى توفير القدرات ذات الأهمية الحاسمة لاضطلاعها بولايتها، وتوفير الأراضي للسلع والمعدات وتخليصها.

٢٧ – ولم تتكلل بعد بالنجاح عملية تدبير وحدات الطيران والنقل. وقدمت إثيوبيا تعهدات إلى إدارة عمليات حفظ السلام بتوفير أربع طائرات هليكوبتر هجومية، لكن لا تزال هناك أوجه نقص بالغة أخرى. فبعد مرور شهر على نقل السلطة، لم تقدم بعد للبعثة تعهدات بتوفير وحدتين للنقل البري الثقيل والمتوسط، وثلاث وحدات للخدمات الجوية العسكرية المتعددة الأغراض (١٨ طائرة هليكوبتر في المجموع)، وطائرات هليكوبتر هجومية إضافية من أجل تلبية الاحتياجات التشغيلية كاملة (طائرتا هليكوبتر هجوميتان بالإضافة إلى الطائرات التي تعهدت بها إثيوبيا). وهذه القدرات لا غنى عنها في توفير القدرات التشغيلية الكاملة للعملية المختلطة واللازمة لكي تضطلع البعثة بولايتها بشكل فعال. وتدرس إدارة عمليات حفظ السلام حاليا الخيارات المتاحة، مثل تحويل قدرات الطيران من بعثة إلى أخرى من أجل التصدي جزئيا للنقص في مجال الطيران.

٢٨ – وفي ١٦ و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، استضافت البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة اجتماعات مع البلدان المحتمل مساهمتها بقوات من أجل دراسة الخيارات المتاحة لتوفير قدرات الطيران اللازمة. وانبثق عن هذه الاجتماعات بعض المقترحات غير الرسمية، وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام حاليا بمتابعتها.

٢٩ – وفيما يتعلق بالشرطة، يفتقر العديد من البلدان الراغبة في المساهمة في وحدات الشرطة المشكَّلة للقدرات اللوجستية اللازمة للاضطلاع بالمهام المسندة. ويعتبر تقديم الدعم اللوجستي من البلدان القادرة على إتاحته عاملا حاسما في تعزيز قدرات البلدان المساهمة بوحدات.

٣٠ – وفي أعقاب إفادات وردت من حكومة السودان بعدم قبول وحدة بلدان الشمال الأوروبي، سحبت السويد والنرويج عرضهما في أوائل كانون الثاني/يناير. وينتقص فقدان هذه الوحدة بشدة من قدرة العملية المختلطة على إقامة وتعزيز وجودها بسرعة في منطقة عملياتها الشاسعة.

٣١ – وفي الوقت نفسه، تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة من أجل تسريع وتيرة الأعمال التحضيرية السابقة للنشر،

بما في ذلك الزيارات الاستطلاعية والسابقة للنشر، والمفاوضات بشأن مذكرات التفاهم، وتوفير قوائم الشحنات، أي القوائم النهائية للمعدات والمواد المقرر نقلها إلى منطقة العمليات. ولم تقدم سوى خمس قوائم شحنات من قبل البلدان المساهمة بقوات من أصل القوائم السبعة عشرة اللازمة حاليا. وينشأ عن التأخير في تقديم تلك القوائم تأخير في عملية الانتشار.

٣٢ - وفي تلك الأثناء، وضعت مذكرة تفاهم فيما بين العملية المختلطة والحكومة من أجل توفير أراض في زالنجي في صيغتها النهائية في منتصف كانون الثاني/يناير. ولم توضع بعد الترتيبات الخاصة بتخصيص الأراضي والمرافق لقاعدتي العملية المختلطة في نيالا والجنينة في صيغتها النهائية. وفي الوقت نفسه، تتواصل المفاوضات المطولة من أجل إتاحة أراض إضافية في الفاشر لتوسيع مقر العملية المختلطة. ولا يمكن لمجمع هيئة الهلال الأحمر في الفاشر حاليا أن يسع إلا ٥٨ فردا و ٦٠٠ مكتب.

٣٣ - وفي منتصف كانون الثاني/يناير، أنهت هيئة الطيران المدني السودانية إجراءات التخليص والتصديق الخاصة باثنتي عشرة طائرة هليكوبتر تابعة للعملية المختلطة. ولم ينته بعد تخليص ١٢ طائرة هليكوبتر إضافية تعاقدت بشأنها الأمم المتحدة.

٣٤ - ولا يزال التخليص الجمركي لشحنات العملية المختلطة يتسبب في التأخير وفي الضغط عليها. وقد أفرج في أواخر كانون الثاني/يناير عن أربع ناقلات جنود مصفحة نيجيرية كانت سلطات الأمن الوطني في مطار نيالا قد احتجزتها لمدة أربعة أسابيع في المطار. ووصلت التجهيزات العسكرية الخاصة بالعملية المختلطة إلى الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بينما لم يتم تخليص تلك الأصناف من أجل الإفراج عنها إلا في الأسبوع الذي بدأ في ٢١ كانون الثاني/يناير.

٣٥ - ويلزم أيضا أن تبدي الحكومة التعاون في تمديد صلاحية تأشيرات المتعاقدين الذين يقدمون حاليا الخدمات لقوات العملية المختلطة في دارفور إلى أن يحل متعاقد جديد. وقد بدأت فعلا عملية تقديم العروض من أجل العقد الجديد وستنجز في أقصر مدة ممكنة.

ثامنا - الترتيبات المالية

٣٦ - أذنت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٢/٦٢، المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بإنشاء حساب خاص للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور واعتمدت مبلغا قدره ٢٧٥,٧ ١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مما يعادل ١٠٦,٣ ملايين دولار شهريا، لإنشائه.

٣٧ - واعتبارا من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة السداد لجميع عمليات حفظ السلام ٩٦٤,٩ ٢ مليون دولار.

تاسعا - مفاوضات السلام

٣٨ - منذ بدء محادثات سلام دارفور في سرت في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، واصل مبعوثي الخاص، السيد يان إلياسون، ونظيره من الاتحاد الأفريقي، السيد سالم محمد سالم، التشاور مع الأطراف للإعداد للمرحلة الموضوعية من المفاوضات. وقاما بعدد من الزيارات للسودان للاجتماع بممثلي الحكومة والحركات غير الموقعة، وكذلك مع أفراد المجتمع المدني. وأجريا كذلك مشاورات مع البلدان الشريكة الإقليمية الأربعة (إريتريا وتشاد والجماهيرية العربية الليبية ومصر) في إريتريا ومصر.

٣٩ - ولقد جرى تكثيف الجهود التي تبذلها الحركات غير الموقعة لتوحيد هياكلها السياسية وقيادتها العسكرية منذ بداية المحادثات. وجرت هذه الجهود في دارفور وكذلك في جوبا تحت رعاية الحركة الشعبية لتحرير السودان. وتوحدت هذه الحركات حاليا في خمسة تجمعات رئيسية، هي: حركة جيش تحرير السودان/جناح الوحدة، وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد، وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الشافي، وحركة العدل والمساواة/جناح خليل إبراهيم وجبهة المقاومة المتحدة. والمشاورات جارية فيما بين بعض تلك التجمعات للاتفاق بشأن المواقف المشتركة وبشأن وفد مشترك للمشاركة في المحادثات. ويتعامل فريق دعم الوساطة المشترك في دارفور تعاملا نشطا مع تلك التجمعات لمساعدتها في هذا المضمار.

٤٠ - وأثناء زيارة قام بها المبعوثان الخاصان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أعرب تجمعان من تجمعات الحركات الخمسة الرئيسية (جبهة المقاومة المتحدة وحركة جيش تحرير السودان/جناح الوحدة) عن استعدادهما للدخول في محادثات قبل المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويقوم المبعوثان الخاصان الآن بالتشاور مع ممثلي حركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الشافي وحركة العدل والمساواة/جناح خليل إبراهيم وحركة جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد للحصول على التزام مماثل بالعملية السياسية.

٤١ - وفي الأسابيع المقبلة، ستواصل الوساطة مساعدة الحركات في أعمالها التحضيرية، بما فيها التشاور بشأن العديد من المسائل الموضوعية (المسائل المتعلقة بالأمن وتقاسم السلطة، وتقاسم الثروة، والمسائل المتعلقة بالأراضي والمسائل الإنسانية) ويواصل فريق دعم الوساطة المشترك أيضا أعماله مع العملية المختلطة والحوار بين أهالي دارفور لتشكيل منتديات استشارية

للمجتمع المدني. وستعمل المنتديات بمثابة محافل للتعامل بين الوساطة ومنظمات المجتمع المدني والمشردين داخليا والإدارة المحلية والزعماء التقليديين.

٤٢ - ويدرك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أيضا الحاجة إلى تعيين كبير وسطاء مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يكون موجودا في السودان بصفة دائمة لدعم أعمال المبعوثين الخاصين. ويجري الآن الانتهاء من عملية الاختيار لهذه المهمة الحاسمة مع الاتحاد الأفريقي.

٤٣ - إن حل الأزمة بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان أمر يبشر بالخير فيما يتعلق بتمثيل حكومة الوحدة الوطنية في المفاوضات الموضوعية. ومع ذلك، لا تزال مسألة شكل مشاركة ميني ميناوي الموقع على اتفاق سلام دارفور بدون حل. ويواصل المبعوثان الخاصان الاتصال بجميع الأطراف لحل هذه المسألة.

عاشرا - ملاحظات

٤٤ - لا زلت قلقا قلقا شديدا بسبب الحالة الأمنية في الميدان. إذ تعرضت الأحوال الإنسانية وإمكانية الوصول إلى المدنيين الذين يحتاجون إلى المساعدة إلى عراقيل شديدة نتيجة لأعمال القتال الأخيرة بين الحكومة وقوات حركة العدل والمساواة/جناح خليل إبراهيم في غرب دارفور ومواصلة تعزيز قواتهما في المنطقة. وفي هذا المجال، أدين بأشد العبارات الممكنة الهجمات التي شُنت في ٨ شباط/فبراير على المدنيين في بلدات دارفور الغربية التالية: أبو سروج وسيربا وسيليا، والتي أسفرت عن وقوع خسائر من القتلى والجرحى يقدر عددهم بـ ٢٠٠ شخص وأدت إلى فرار أكثر من ١٠ ٠٠٠ من المدنيين من بيوتهم وطلب اللجوء عبر الحدود في تشاد. وتمثل هذه الهجمات الوحشية ضد البلدات المدنية، بما في ذلك القصف الجوي، انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وتقوض احتمالات السلام والمصالحة.

٤٥ - وفي ضوء الظروف الأمنية في الميدان، تتمثل أشد الأولويات إلحاحا بدارفور في وقف أعمال القتال، إلى جانب إنشاء آليات فعالة لرصد الامتثال والانتهاكات. ولهذه الغاية، أحث الحكومة وجميع الأطراف على التعاون تعاونا تاما مع المبعوثين الخاصين فيما يبذلانه من جهود لإجراء المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وأكرر مناشدتي لجميع الأطراف الإحجام عن استخدام القوة والمشاركة في المفاوضات.

٤٦ - وتشكل الحالة في تشاد والعلاقات المتدهورة بين السودان وتشاد أيضا مصدرا لشديد القلق وعرقلة شديدة للتوصل إلى تسوية سياسية لأزمة دارفور. وتعد عملية تطبيع العلاقات الثنائية أساسية بالنسبة لنجاح عملية السلام في دارفور وللاحتمالات الطويلة الأجل

للسلام في كلا البلدين. وأنني أدين الهجمات عبر الحدود وأحث كلاً من البلدين على احترام السيادة الإقليمية للبلد الآخر وتنفيذ اتفاقات عدم الاعتداء الحالية.

٤٧ - ولقد ناقشت المسائل الرئيسية المعلقة بشأن نشر العملية المختلطة مع الرئيس البشير وذلك على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق بالمسألة الحاسمة لتكوين القوة، وقائمة البلدان المساهمة بقوات التي أرسلتها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى حكومة السودان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، لم يقدم الرئيس ردا حاسما. وبينما يلتزم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بمواصلة هذه المباحثات مع حكومة السودان، لا يزال الهدف الرئيسي للمنظمتين يتمثل في نشر قوة متوازنة وحيادية، لديها القدرات والاستعدادات اللازمة للانتشار في الوقت المناسب. ولقد سعينا أيضا إلى تجميع قوة تلبي بشكل لا ريب فيه معايير ''الطابع الأفريقي'' المشار إليه في القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). وتشترط البلدان المساهمة بقوات الآن تأكيدات عاجلة من حكومة السودان بأنها ترحب بمساهماتها في العملية المختلطة. وتقوم سرعة نشر العملية المختلطة بشكل حاسم على حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن.

٤٨ - وزار وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، المنطقة في الفترة من ٢١ إلى ٢٩ كانون الثاني/يناير لإجراء مباحثات مع المسؤولين الحكوميين بشأن المسائل المعلقة المتصلة بنشر العملية المختلطة، ولدراسة الظروف التي ستنشر في ظلها العملية. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير، سافر وكيل الأمين العام إلى أديس أبابا للاجتماع، صحبة مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن سعيد دجينيت، مع وكيل وزارة الخارجية السودانية مطرف صديق لمناقشة المسائل المعلقة المتصلة بالعملية المختلطة. وأكد الاجتماع الحاجة إلى مواصلة التعاون وتعزيزه بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة فيما يتعلق بنشر العملية المختلطة.

٤٩ - وأكدت زيارة وكيل الأمين العام للبعثة التحديات الهائلة التي تواجهها البعثة في توفير ولو مستوى متواضع من الحماية للمدنيين في دارفور. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل، بما فيها الوتيرة البطيئة التي تصل بها الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة للعملية المختلطة إلى دارفور. ولن تتمكن البعثة من تنفيذ ولايتها تنفيذا فعالا أو تلبية التوقعات الهائلة للمدنيين في دارفور بواسطة الموارد البشرية والمادية الهزيلة المتوافرة حاليا في منطقة البعثة.

٥٠ - ولا بد لنا إما أن نبرهن بشكل عاجل لأهالي دارفور المتضررين من جراء الصراع بأن العملية المختلطة ستدخل تحسنا ماديا على حياتهم اليومية، أو نخاطر بفقدان ثقتهم في هذه المرحلة الحاسمة من عمر البعثة. ولهذا الغرض، أناشد جميع الجهات المساهمة بقوات وبوحدات شرطة في العملية المختلطة التعجيل بنشر الوحدات والأصول التي تعهدت بها للعملية.

وأحث الدول الأعضاء أيضا على توفير وحدات التمكين التي لم تصل بعد، ومن بينها العتاد الجوي، للسماح للعملية المختلطة بالعمل بكامل قدرتها.

٥١ - وسيكون من الضروري أيضا للمضي قدما، أن تعمل الحكومة مع الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لتيسير نشر البعثة ولكفالة إزالة العقبات التي تواجهها عمليات العملية المختلطة. وأرحب، في هذا الصدد، بتوقيع اتفاق مركز قوات العملية المختلطة في ٩ شباط/فبراير وأتطلع إلى تنفيذ الاتفاق. بيد أن جهودنا لدعم تنفيذ القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧) والمساعدة في إنهاء معاناة ملايين المدنيين في المنطقة لن يكتب لها النجاح رغم ذلك ما لم تتلقِ جميع أطراف الصراع أسلحتها وتلتزم سبيل الحوار. وأحثها على القيام بذلك بدون مزيد من التأخير.